رشيد خشانة: أوروبا ليست قدرنا المحتوم

ليبيا العربية

Leaders

عمر منصور

القاضي الذي اصطادته السّياسة

عـــمر منصـــور
القاضي الذي اصطادته السّياسة

عندما عيّن عمر منصور واليا على أريانة في أوت 2015 لم يكن الجميع يعرف الكثير عن هذا القاضي الذي زجّ به في عالم السياسة، ولعّله كان في البداية كارها لها. كان الظرف الذي تمرّ به البلاد يفرض الاستنجاد بقضاة للاضطلاع بمهمّة الوالي لما تتطلبه من شروط الحياد، إلى جانب الكفاءة والنزاهة والإلمام بأبعاد المسؤولية.

لم يخـــب ظنّ رئيس الحكومة في هذا القاضي، أصيل الحامة من ولاية قابس، والمولود في العاصمة سنة 1958والذي يتميّز بخبرة واسعة في مجال اختصاصه، بعد أن تدرّج بثبات في السلّم القضائي، من عميد قضاة التحقيق ووكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس 2 إلى رئس دائرة بمحكمة التعقيب بتونس، أعلى درجات القضاء، إذ سرعان ما جلب عمر منصور، والي أريانة، له حبّ الأهالي وتقديرهم ونال رضا رؤسائه، فأضحى أداؤه وخصاله في وقت وجيز حديث الناس، ليس فقط في ولاية أريانة بل وكذلك على الصعيد الوطني.. كانت تصل إلى الرأي العام أصـــداء متـــواترة عن نشاط هذا الـــوالي الـــذي كسر بأسلوبه الخاصّ ما علق بالمسؤول الجهوي منذ عقـــود طويلة من صورة نمطية.كان الكثير يرون فيه مثال الـــوالي الحـــازم المقتدر الذي يواجه المشاكل بشجاعة وتصميم مع السعـــي إلى حلّها بالسرعة اللازمة، والـــذي يحـــرص على تطبيق القانون وفرض هيبة الدولة ومقاومة مظاهر التسيب والاعتداء على الفضـــاء العام، دون تردّد أو إبطاء، منتهجا سبيل الحوار والإقناع، بديلا للعنف والتسلّط. فتح باب مكتبه للمواطنين واختلط بهم في زياراته الميدانية، مبديا قدرة فائقة على الإصغاء لشواغلهم وهمومهم ومجتهدا في إيجاد طرق الاستجابة لها.

لم يمض أكثر من ستّة أشهر على رأس ولاية أريانة حتّى دعاه الحبيب الصيد إلى الانضمام إلى حكومته الثانية في 6 جانفي 2016 وزيرا للعدل. أهّله نجاحه في تحمّل أعباء مسؤوليته السابقة، فضلا عن سعة تجربته المهنيّة وثقة الأسرة القضائية فيه لتبوّؤ هذا المنصب الرفيع ضمن الفريق الحكومي. وما إن حلّ بباب البنات حتّى أقبل بجدّ على معالجة ملفات دقيقة ومتشعّبة، مدركا أنّ من أوكد أولوياته العمل على إصلاح المرفق القضائي الذي يشكو من عديد النقائص ومواطن الخلل، وتحسين ظروف عمل القضاة وتطوير المنظومة المعلوماتية في المحاكم، علاوة على إصلاح الأوضاع المتردية داخل السجون وإيجاد الحلول الملائمة للتصدي للاكتظاظ الذي تشهده.

فتح عمر منصور العديد من ملفات الإصلاح منذ مجيئه إلى وزارة العدل، مقدّرا البون بين الموجود والمنشود، في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تواجهها البلاد وتواضع إمكانيات الدولة، لكنّه لا يخفي تفاؤله بمستقبل أفضل للمرفق القضائي في تونس ما بعد الثورة. في موقعه وزيرا للعدل، يبدو عمر منصور- وهو ثالث قاض يتولّى هذا المنصب بعد المرحومين رضا بن على ومحمد صالح العياري- وكأنّه وقع في حبّ السياسة التي اصطادته، فله من الكاريزما وسعة الأفق الذهني والقدرة على التواصل مع الآخرين والوعي بمتطلبات خدمة الشأن العام ما يؤهله لخوض غمارها. ولا شكّ أنّ الأيّام القادمة ستحمل معها الجديد بشأن مستقبله السياسي.■

ع هـ

فتح عمر منصور العديد من ملفات الإصلاح منذ مجيئه إلى وزارة العدل، مقدّرا البون بين الموجود والمنشود، في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تواجهها البلاد وتواضع إمكانية الدولة، لكنّه لا يخفي تفاؤله بمستقبل أفضل للمرفق القضائي في تونس ما بعد الثورة.

عمر منصور، وزير العدل

الارتقاء بالمرفق القضائي غايتنا

بفيض من البشاشة والترحاب، استقبلنا السيد عمر منصور، وزير العدل، بمكتبه بشارع باب البنات ليخصنا بحديث مطوّل استغرق زهاء الساعة. أجاب عن أسئلتنا ببالغ الصراحة والتلقائية، دون تكلّف أو مواربة، وبعيدا عن اللغة الخشبية التي غالبا ما ينزع إليها البعض لتجنّب الخوض في المسائل المحرجة. قدّم في ردوده إيضاحات حول الخطة الرامية إلى إصلاح الأوضاع داخل السجون والطرق الكفيلة بمعالجة ظاهرة الاكتظاظ التي تشهدها. كما عرض تشخيصا صادقا وموضوعيا لواقع الموفق القضائي، مقرّا بما يشوبه من هنات ومواطن خلل، جراء تواضع الإطار البشري والنقص في اختصاص القضاة وقلة الإمكانيات المادية وتردي ظروف العمل في المحاكم والقصور الواضح في المنظومة المعلوماتية للوزارة.

كما تناول قضية استقلالية القضاء وعلاقة الوزارة بالنيابة العمومية وتوسيع مجالات العمل بالنسبة إلى المحامين، وخاصة الشبان منهم، فضلا عن حزمة القوانين والمجلات التي شرعت الوزارة في تنقيحها قصد تطوير المنظومة التشريعية الوطنية، مبديا الحرص على إنجاز التغييرات في آجال غير بعيدة وتحميلها أفكارا جديدة من شأنها أن ترتقي بالمرفق القضائي الوطني إلى منزلة أفضل.

هناك شعور لدى الرأي العام بافتقاد سير القضاء للسرعة المطلوبة في حسم الملفات والقضايا، خاصة منها ملفات الإرهاب ومقاومة الفساد المالي، رغم وجود قطبين خاصين بهذين الميدانين. ما هو رأيكم في الموضوع ؟

كنت أسمع بهذا البطء من خارج الوزارة دون إدراك الأسباب. ولما توليت المسؤولية طلبت مدي بجدول للقضايا المنشورة والجارية والمفصولة. لكن فوجئت بعد اطلاعي على واقع العمل القضائي عن قرب داخل القطبين أنّ نسق العمل فيهما عادي وطبيعي؛ وأوضحت هذا أمام إحدى لجان مجلس نواب الشعب. يجب علينا في هذا المجال أن نستحضر أمرين هامين:

بالنسبة إلى القطب المالي فهو ينظر في الجرائم المالية، كتهريب الأموال وتبييضها؛ وهي ليست بالقضايا البسيطة، خاصة لما تكون لها امتدادات خارجية وتمر عبر عدة بلدان؛ حينها يجب على قاضي التحقيق أن يصدر بشأنها نيابات دولية؛ ويجب عليه انتظار الإجابات التي قد تمده بمعطيات هامة حول حركة حسابات بنكية خارجية مثلا. إذن لا يمكن لقاضي التحقيق التصريح بختم الأبحاث إلا بعد ذلك، وإلا اعتبر عمله منقوصا. وفي كثير من الحالات تتعطل تلك الإجابات، مما ينجم عنه بطء في طور البحث، بقية القضايا العادية يقع الفصل فيها بسرعة.

بالنسبة إلى قضايا الإرهاب؛ أودّ أوّلا أن أحيي قضاة قطب مقاومة الإرهاب- وعددهم ثمانية- وهم يباشرون كمّا كبيرا من الملفات الهامة والشبيهة بقضايا الجريمة المنظمة، حيث لها امتداد في تونس وفي الخارج. لقد فوجئت بأنّ أكثر من نصف القضايا المنشورة - وعددها حوالي 300 قضية تقريبا - اكتمل فيها الطور الأول وتم تحويلها إلى القضاء الجالس؛ بل فيها قضايا توفي فيها أمنيون وصدرت بحق المتهمين عقوبات شديدة، وصلت حد حكم الإعدام، خلافا لما روّجه البعض. يجب أن نعلم أنّ الاجراءات الجنائية سواء كانت في قطب مقاومة الإرهاب أو بالنسبة إلى القطب المالي، تمر بست محاكم: في طور البحث لدينا حاكم التحقيق ثم دائرة الاتهام ثم محكمة التعقيب؛ ولدينا في

القضاء الجالس أطوار الابتدائي والإستئناف والتعقيب. كما لا ننسى استنفاذ آجال الطعون لدى كل المحاكم من طرف كل المتهمين. فكلما كثر عدد المتهمين تفاقم «دوران» الملـف؛ وكلها ضمـانات جاء بها التشريع ويجب احتـرامها. قد يتصـور من ليس له ثقافة قانونية أنّها إجراءات بسيطة، تمر من مركز الشرطة إلى النيابة العمومية، ومنها إلى المحكمة التي تصدر الحكم البات، وهذا غير صحيح طبعا.

هل تنوون تعزيز هذين القطبين بكفاءات جديدة؟

شرعنا في ذلك خلال هـذه السنة على المستوى البشري ومن ناحية لوازم العمل؛ وسنواصل تعزيز قطب قضايا الإرهاب بعدد من القضاة خلال السنة القضائية المقبلة؛ ونتمنى أن يبتعد عن بلادنا شبح الإرهاب نهائيا، ولن تكون لنا حينها حاجة إلى مثل هذا الهيكل. أما بالنسبة إلى الجرائم المالية فليست هناك مشكلة حيث أنّ عددها ينمو بصفة طبيعية بالتوازي مع نموّ الاقتصاد الوطني.

كنت قاضيا مختصا في الإرهاب ولك صيت وخبرة مشهود بها دوليا في هذا المجال، بحكم اتصالك بزملائك كبار القضاة الدوليين في مجال مكافحة الإرهـاب خلال بداية سنوات الألفين، وبمناسبة قضايا إرهـابية جدت في تـونس خلال تلك الفترة. بوصفك وزير العدل، كيف تتعاملـون اليـوم مع الموقوفين والمحكوم عليهـم في جرائم الإرهاب داخل السجون التونسية؟

التعامل معهم عادي؛ أي أننا لا نستطيع أن نفعل أكثر مما يجب، ولكن من جهة أخرى لا يمكن أن ننزل في تعاملنا مع المسجونين إلى حد ارتكاب جريمة التعدي على حقوق الإنسان؛ والموقوف إنسان في حالة تتبع إلى أن يقول القضاء فيه كلمته بالإدانة أو بإخلاء السبيل. لذا يوجد الموقوفون في سجون عادية ويعاملون بصفة عادية.

هل يُحتفظ بهم في مقرات إيقاف خاصة وهل هناك كثافة في السجون التونسية؟

كان هناك اكتظاظ؛ لكن اتخذت منذ حوالي شهرين إجراءات تقضي بإعادة توزيعهم على عدة مقرات بحيث لا يتجاوز عددهم نسبة 5 بالمائة من العدد الجملي في كل الفضاءات، بينما كانت النسبة تناهز في بعض الحالات 30 بالمائة.

هل يحاطون برعاية نفسية خاصة؟

هنـاك رعـاية طبية عادية. لكن وجب الإقرار بوجوب نقص في الإطار الطبي وشبه الطبي داخل السجون التونسية .

هناك إثنا عشر طبيبا في سجن المرناقية بالنسبة لحوالي 7 أو 8 آلاف سجين...

فعلا، ولكن سنحاول تلافي ذلك مستقبلا. وقد اتخذنا مؤخرا قرارا بإحالة الإطار الطبي في السجون على أنظار وزارة الصحة العمومية باتفاق مع مصالحها؛ وهو أمر أعتبره إيجابيا لأنه يضفي مزيدا من النجاعة على متابعة الجانب الصحي لنزلاء السجون، بحكم ما يتوفر لوزارة الصحة من اختصاصات و إمكانيات.

هل ستواصلون نفس الفلسفة مع وزارة الشؤون الاجتماعية على مستوى التأهيل النفسي والإحاطة الاجتماعية؟

لا. لكن نحن حققنا أكثر من ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذناها مؤخرا في هذا المجال؛